

عائد مشروعات الجمعيات الأهلية كأحد منظمات المجتمع
المدنى على تنمية المجتمع الريفى فى ظل التغيرات
المعاصرة
دراسة مطبقة على جمعية الإصلاح الريفى بقريه شابور بالبحيرة

إعداد

د / أحمد طه أحمد جاهين
المدرس بقسم تنظيم المجتمع
بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بدمهور

أولاً : مشكلة الدراسة :-

يتعاظم دور سياسات الرعاية الإجتماعية فى اهتمامها بتحقيق الأمان الإجتماعى والاهتمام بالطبقات الفقيرة لتجنب التدهور فى الظروف المعيشية لهذه الطبقات ، وتحقيق أقصى قدر من التكامل الإجتماعى والعدالة الإجتماعية ومواجهة المشكلات المتعلقة بالعمل ، التعليم ، الصحة ، السكان ، مكافحة التلوث البيئى بمختلف صورته وأنواعه وإيجاد علاقة متوازنة ومتكاملة بين النشاط الحكومى والنشاط الأهلى بالنسبة لكل مجال من مجالات اهتمام سياسات الرعاية الإجتماعية .^(١)

والمتتبع للبدائيات الأولى لحركات الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية بشكلها المنظم يتضح له أن هذه الجمعيات قامت بدور رائد فى مجال الخدمات والرعاية الإجتماعية قبل أن تتولاها الحكومات بشكل رئيسى ، ثم انحصر هذا الدور نتيجة لبعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية لتصبح هذه الجمعيات مساندة ومكملة للدور الحكومى لتقديم بعض الخدمات لا تشملها خدمات الدولة أو لإستكمال بعض الخدمات ، ولقد عاد دور الجمعيات الأهلية للبروز كقطاع ثالث بين نظام الدولة أو القطاع الخاص لسد الفجوات المرتبطة بهذا النظام وكاستجابة للإحتياجات التى لا يعبرها نظام السوق اهتماماً كبيراً.^(٢)

ويمر المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة بمجموعة من الأحداث المتلاحقة والتحولت العنيفة التى شملت كافة أوجه الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية ، تلك الأحداث التى جعلت المجتمع يمر بكل التغيرات ويتحول من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات فأصبحت المجتمعات تدرك مدى أهمية المعلومات كمورد متاحة عالمياً ومحلياً وداخل المنظمات وخاصة فى المناطق الريفية^(٣) وأصبحت القرية المصرية تواجه باستمرار تغيرات اجتماعية وثقافية ، تزداد بصورة منتظمة كما أصابها التغير فى النسق القيمي والإجتماعى نتيجة للتطلعات الإقتصادية التى خلفتها تلك التطورات فتبدل المجتمع التقليدى للقرية من مجتمع الزراعة وهى أساس الحياة الإقتصادية والمحرك للنسق القيمي فانقل المجتمع القروى إلى مجتمع له تطلعات مادية لم تستطع الزراعة أن تفى بها فحدثت تحولات فى التوجهات داخل مجتمع القرية نتيجة العوامل الخارجية .^(٤)

وتعانى القرية المصرية من مشكلات متعددة حيث يعد مستوى المعيشة فى المجتمع الريفى أقل بكثير من المجتمع الحضرى نتيجة لإنخفاض مستوى الدخل الناتج عن العمل الزراعى مقارنة بمتوسط الدخل الناتج عن العمل بالمصانع ، كما تفتقر القرية الريفية إلى العديد من المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية كالمنظمات الصحية العامة والخاصة ، المدارس العامة والخاصة ، البنية الأساسية من مرافق وطرق ممهدة ووسائل مواصلات وإتصالات وكثير من الخدمات ولا شك أن هذا كله يقلل من جودة ونوعية الحياة فى الريف عن الحضر .^(٥)

وتؤكد دراسة (نهاد حامد ، ٢٠٠٥) على قيام الجمعيات الأهلية بدور بارز فى المجتمع المصرى كما أن لها دور نشط فى المحافظة على استقرار المجتمع حيث المساعدة فى فتح قنوات المشاركة بين المواطنين والحكومة وأن حل مشكلات المواطنين يحقق الاستقرار فى المجتمع كما أن لها دور فى تحقيق بعض

الالتزامات حتى لا يبرز عجز الدولة عن أدائها ، كما أكدت الدراسة على أن الأطفال يعتبروا من أكثر الفئات استفادة من خدمات الجمعيات الأهلية في حين شكلت النساء أقل الفئات استفادة من خدمات الجمعيات الأهلية (٦) .

وأشارت دراسة (ناصر زيتون ، ٢٠٠٧) إلى إرتفاع نسبة مشاركة الهيئات والتنظيمات الإجتماعية الخيرية بالأردن مما يؤكد إنتشار العمل الخيري والتطوعي بدرجة كبيرة في المجتمع الأردني نتيجة وجود الجاليات الأجنبية والمهاجرين والفقراء ، حيث تتعهد هذه التنظيمات المحتاجين والفقراء بالمساعدة يليها الأندية الرياضية والشبابية وذلك أنها تعنى بالشباب المنتشر في شتى أنحاء المجتمع ثم الهيئات الثقافية حيث تقوم بالمحافظة على التراث والثقافة الأردنية كما تقوم بتنمية الثقافة بما يتفق وتطورات واحتياجات العصر ، أما المنظمات النسائية فتعنى هذه التنظيمات بالدفاع عن قضايا المرأة وحقوقها ثم النقابات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان ، ويتضح من ذلك أن منظمات المجتمع المدني تساهم في تنمية المجتمع الأردني في مجالات متعددة . (٧)

وأوضحت دراسة (صبرى الحسينى ، ٢٠٠٣) أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل الوعي لدى سكان المجتمع الريفي حيث كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة طردية بين التعليم ومدى الإعتماد على وسائل الإعلام في متابعة الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين مستوى الدخل في الريف والاعتماد على وسائل الإعلام في متابعة الأخبار التي تهم المجتمع ، وأوضحت الدراسة أن للجمعيات الأهلية دوراً كبيراً في زيادة المشاركة السياسية والاجتماعية في الريف المصري . (٨)

كما بينت دراسة (Tessts Jessica ، ٢٠٠٨) أن القوة التنسيقية والإدارية بين أقسام المنظمات غير الحكومية وبين المنظمات الأخرى يساعد بشكل كبير على تحقيق الشفافية وتنمية وإدارة الموارد البشرية والبيانات والمعلومات المتاحة عن منظمات المجتمع المدني وضرورة التعاون مع الدولة حيث أن ذلك بدوره على تفعيل دور هذه المنظمات في تنمية المجتمع الريفي من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (٩) .

وأيضاً أكدت دراسة (Wood Austin ، ٢٠٠٩) على ضرورة تبنى استراتيجية التمكين كاستراتيجية أساسية لعلاج الفقر في المناطق العشوائية والفئات المأهولة بالفقر وتعزيز اسهام كافة فئات المجتمع لإحداث التنمية لمواجهة الفقر ولا يتأتى ذلك إلا من خلال منظمات للمجتمع المدني قادرة على تمكين المجتمع الريفي كأحد أهم المجتمعات المعرضة للخطر نظراً لما يواجهه من مشكلات ترتبط بالتعليم والصحة والتوعية ، لذا يجب التركيز على استراتيجية أو مدخل التمكين في مواجهة تلك المشكلات . (١٠)

كما أوضحت دراسة (Boyce Nicole ، ٢٠١٥) أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المجتمع الريفي من خلال تفعيل حقوق الإنسان على المستوى المحلي وأن المنظمات غير الحكومية لها دور في تنشيط هذا الدور من خلال التركيز على نشر حقوق الإنسان في البرامج التي تستهدف الفقراء في الريف من خلال زيادة البرامج التي تركز على تنمية الوعي بحقوق المواطنين في الريف وأن تكون المشروعات

والبرامج تغطي فئات عديدة بالتركيز على دور المرأة في المجتمع الريفي نظراً للدور الكبير التي تقوم به من خلال القطاعات غير الرسمية . (١١)

كما أكدت دراسة (Jennifer. R ، ٢٠٠٨) على تنمية منظمات المجتمع لخدمة الأسر الفقيرة من خلال التعرف على المنظمات المجتمعية التي تخدم الأسر الفقيرة في الريف وطبيعة الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات وكيفية تشكيل هذه المنظمات بحيث يتضمن ذلك الأسر الفقيرة في الريف لتنمية قدراتهم على مواجهة الفقر والتجاهل من المجتمع وأوصت الدراسة على أهمية الاهتمام بالفقراء ضمن خطط التنمية والاستفادة من التجارب لصالح مساعدة الفقراء ، كما أكدت على أنه لا بد من وجود تضامن داخل منظمات المجتمع لمساعدة فقراء الريف . (١٢)

وأشارت دراسة (ثناء حسن ، ٢٠١٦) أن القرى المصرية والعشوائيات منها تعاني العديد من المشكلات في مقدمتها الفقر ، الجريمة ، التلوث البيئي ، ارتفاع الكثافة السكانية ، تدنى الأحوال المعيشية للسكان ، انخفاض مستوى الرعاية الصحية ، ارتفاع نسب الإنجاب ، الزواج المبكر ، تعدد الزوجات ، قلة الوعي ، تدهور حالة المنازل والمدارس والوحدات الصحية إن وجدت وأن مؤسسات المجتمع المدني لها دور فاعل في الحد من هذه المشكلات من خلال عدة مشروعات يتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية وأن هذه المشروعات لا تكفي للحد من هذه المشكلات ويجب زيادتها حتى تتمكن القرية المصرية من التخلص من هذه المشكلات لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين مواطني الريف والحضر . (١٣)

وأكدت دراسة (علاء أحمد ، ٢٠١٤) على أهمية دور القيادات المحلية ومشاركتها في جهود الجمعيات الأهلية في التنمية الريفية وذلك من خلال عدة مجالات أهمها نشر الوعي بين سكان القرى ، تشجيع القيادات المحلية في القرى على المشاركة في المشروعات التي تنفذها الجمعيات الأهلية والتي تساهم إلى حد كبير في الحد من مشكلات الريف بالإضافة إلى قيام هذه الجمعيات بالمساهمة في حل المشكلات البيئية مثل مشكلة القمامة ، مشكلات الصرف الصحي ، ونشر الوعي بأهمية الجهود الذاتية في حل المشكلات المتعلقة بالقرية المصرية . (١٤)

وأشارت دراسة (مى المدنى ، ٢٠١٣) إلى أهمية اسهامات برامج ومشروعات الجمعيات الأهلية في تلبية الحقوق الاجتماعية للطفلة الريفية حيث تساهم هذه البرامج والمشروعات في العديد من المجالات والحقوق كالحقوق التعليمية ، الحقوق الصحية ، الحقوق الثقافية ، وحقوق الضمان الاجتماعى وأن أكثر هذه البرامج والمشروعات التي تركز على الطفل في القرية هي برامج تركز على التوعية والتأهيل والتعليم ومحو الأمية من خلال توفير دور للحضانة وفصول لمحو الأمية وفصول للتقوية . (١٥)

كما اهتمت دراسة (David Young ، ٢٠١١) بتحديد دور الجمعيات الأهلية في رفع التنمية المستدامة في المجتمع الريفي وأن الجمعيات الأهلية تعاني من ضعف الموارد التمويلية والبناء المؤسسى والقدرات البشرية غير المدربة مما يؤثر سلباً على تنمية المجتمع وتطويره وتوصلت الدراسة إلى أهمية الارتفاع بكفاءة المنظمات غير الحكومية لما لها من أثر إيجابى على تنمية المجتمع الريفي من خلال العديد من

البرامج والمشروعات المختلفة التي تركز في البداية على الريف لما يعانيه من مشكلات أهمها الفقر ونقص القدرات . (١٦)

وأوضحت دراسة (Robert William ، ٢٠١٦) أهمية التعرف على جودة الخدمات التي تقدم للفقراء في المجتمع الريفي وتقديم التضامن لهم وتمكينهم من خلال عدة اتجاهات وأن تقديم التضامن للمجتمع الريفي وخاصة الفقراء بتنمية قدراتهم وطاقاتهم وتقديم الخدمات والمشروعات المتنوعة لرفع مستوى المعيشة للفقراء بالريف ولا بد من التركيز على دور المنظمات غير الهادفة للربح في ذلك وأن تراعى هذه المنظمات وتغطي كافة فئات المجتمع الريفي للإرتفاع بالمستوى المعيشي لهم وتحقيق تنمية مستدامة لهم بالتركيز على البرامج والمشروعات ذات النفع العام . (١٧)

كما أشارت دراسة (محمد البسيوني ، ٢٠١٦) إلى أهمية دور بعض منظمات المجتمع المدني في تمكين فقراء الريف لما لها من أثر في تخفيف حدة الفقر من خلال خلق فرص عمل لزيادة مستوى الدخل ومن خلال تشجيع المشروعات الصغيرة وذلك بمنح الطبقات الفقيرة قروض ومنح للقيام بالمشروعات الصغيرة فضلاً على تقديم حزم تدريبية لخلق مهارات فنية مختلفة في مجالات متعددة بالإضافة إلى تنفيذ وتحقيق رغبات الفقراء خاصة لما لهذه المنظمات من قدرة على سد الفجوة بين القطاع الخاص والحكومة لمقابلة متطلبات التنمية واحتياجات الفئات الإجتماعية المهمشة . (١٨)

وأوضحت دراسة (أحمد محمد ، ٢٠١٥) أهمية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء بالريف حيث تساهم هذه الجمعيات في تقديم الخدمات الإجتماعية من خلال تحقيق الحماية التعليمية للفقراء ، الحماية الصحية ، الحماية الإقتصادية وتحسين المستوى المعيشي ، خدمات البنية الأساسية ، فالجمعيات الأهلية أيضاً تساعد أسر الطلاب الفقراء في المدارس من خلال اعانات شهرية ، وأدوات مدرسية ، سداد المصروفات الدراسية ، وتقديم الزي المدرسي لأبنائهم بالإضافة إلى توفير الجمعيات الأهلية لغذاء آمن للفقراء وتلبية احتياجاتهم المتعلقة بخدمات الصرف الصحي . (١٩)

وأكدت دراسة (رانيا محمد ، ٢٠١٦) على أهمية دور الخدمة الإجتماعية من خلال منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الإجتماعية للأسر الفقيرة حيث أن منظمات المجتمع المدني تقدم العديد من البرامج التنموية والتي تركز على العديد من الأبعاد منها البعد الإقتصادي والحقوق الإقتصادية في مجال العمل وإعادة توزيع الدخل ، البعد الإجتماعي ومواجهة مشكلات التمييز والحرمان والفقر الإجتماعي ، البعد البشري أو الإنساني ومدى الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته ، البعد السياسي وكيفية التعامل مع قضايا الحريات والحقوق السياسية من خلال تنمية الوعي السياسي لدى الأسر الفقيرة . (٢٠)

كما أوضحت دراسة (وفاء بكر ، ٢٠١٤) أهمية دور منظمات المجتمع المدني من خلال الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية حيث تساهم هذه الجمعيات في بناء القدرات التعليمية ، القدرات الإنتاجية ، القدرات التدريبية ، القدرات القيادية لدى المرأة في الريف المصري وذلك من خلال العديد من البرامج والمشروعات منها تدريب الإناث في الريف بعض الحرف المختلفة التي تمكنها من استثمار أوقات فراغها في

توفير دخل للأسرة ، تخصيص جزء من الأراضى غير المستصلحة لتمليكها إلى النساء فى القرى ، إعداد برامج لتنمية وعى المرأة فى الريف . (٢١)

وأكدت دراسات عديدة على أهمية المرأة فى المجتمع الريفى وأن تمكين المرأة فى هذا المجتمع هو تمكين للمجتمع الريفى ككل فقد أشارت دراسة (حنان فرج ، ٢٠٠٧) إلى أهمية التمكين الإقتصادى ، السياسى ، للمرأة المعيلة فى الريف وأن هناك العديد من المشكلات التى تواجه المرأة المعيلة هى المشكلات الإقتصادية ، المشكلات الإجتماعية ، النفسية ، المشكلات الصحية ، وقد احتلت مشكلات غلاء الأسعار وعدم تناسب الدخل مع المتطلبات الأساسية للأسرة المرتبة الأولى من المشكلات الإقتصادية ، كما احتلت الأمية وعدم وجود مهارات وقدرات تساعد المرأة المعيلة وأوصت الدراسة بأهمية زيادة جهود تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً للمشاركة فى تنمية المجتمع الريفى بصورة أفضل . (٢٢)

كما أيدت ذلك دراسة (إيمان شنودة ، ٢٠٠٣ ، منال بدوى ، ٢٠٠٦) (٢٣) حيث أن للمرأة دور محورى فى تنمية المجتمع الريفى وذلك من خلال المشاركة فى تنظيمات المجتمع المدنى ومنها الجمعيات الأهلية لأنه بالرغم من أن كثير من المجالات تشمل المرأة ضمن الفئات المستفيدة مثل رعاية الأسرة والطفولة ، المساعدات الإجتماعية والشيخوخة إلا أن عدم التخصيص الواضح للمجالات الخاصة بالمرأة يعد مؤشراً عن عدم وعى واضعى السياسات الإجتماعية بأهمية التعامل الواضح والصريح مع المرأة كمكون أساسى فى الخطط والسياسات والبرامج الإقتصادية والإجتماعية . (٢٤)

وطريقة تنظيم المجتمع هى أحد طرق مهنة الخدمة الإجتماعية التى اهتمت بدور الجمعيات الأهلية كأحد منظمات المجتمع المدنى فى تنمية المجتمع الريفى من خلال توصيف دور هذه الجمعيات أو من خلال دراسة الآليات والبرامج والمشروعات التى تقدمها هذه الجمعيات الأهلية فى تحقيق تنمية مستدامة بالريف .

وعليه فالدراسة الحالية تركز على التعرف على دور جمعيات الإصلاح الريفى فى تنمية المجتمع الريفى من خلال تحديد أوجه التمكين التى تقوم بها هذه الجمعيات فيما يتعلق بتنمية مواطنى الريف سواء تمكين اجتماعى ، تمكين اقتصادى ، تمكين ثقافى وذلك من خلال تحديد البرامج والمشروعات التى تقدمها هذه الجمعيات لتحقيق هذا التمكين لمواطنى الريف وما هى المعوقات التى تواجه هذه الجمعيات فى تنمية المجتمع الريفى أو بعبارة أخرى ما هو عائد هذه المشروعات التى تقدمها الجمعيات الأهلية على تنمية المجتمع الريفى .

ثانياً : أهمية الدراسة :-

وتحدد أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلى :-

١- أن المجتمع الريفى هو أحد قطاعات المجتمع التى تتميز بالعديد من الخصائص والسمات التى تؤهله لإحداث عملية التنمية لما يتميز به سكان المجتمع الريفى من عادات وتقاليد وديموجرافية تجعل من عملية التنمية شيئاً يسيراً حيث أنه من المتوقع أن يشارك مواطنى الريف فى هذه التنمية بشكل كبير

- ٢- ما يعانيه المجتمع الريفي في الوقت الراهن من مشكلات وتحديات نظراً لما واجه المجتمع المصري من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية والتي أثرت بشكل كبير على سكان المجتمع الريفي عن المجتمعات الحضرية في أوجه عديدة بالشكل الذي أدى إلى تدنى القدرات الذاتية والشخصية لدى سكان الريف خاصة مع تراجع للدور الحكومي في تنمية المجتمع الريفي .
- ٣- أهمية دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية التنمية نظراً لما تبذله من جهود في سبيل تنمية المجتمع وتحديثه في شتى المجالات كالجمعيات الأهلية التي أصبحت الآن تقوم بدور فاعل في سد العجز في الخدمات والبرامج التي تقدمها الحكومات لا سيما في المجتمعات الريفية.

ثالثاً : أهداف الدراسة :-

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه : تحديد العائد من مشروعات جمعيات الإصلاح الريفي على تحقيق التنمية المتكاملة لسكان المجتمع الريفي وينبثق من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية كالتالي :-

- ١- التعرف على البرامج والمشروعات التي تقدمها جمعيات الإصلاح الريفي لتنمية سكان الريف .
- ٢- تحديد أوجه الاستفادة أو العائد من هذه البرامج والمشروعات في تمكين سكان الريف .
- ٣- تحديد المعوقات التي تواجه جمعيات الإصلاح الريفي في تنمية سكان الريف .
- ٤- تحديد أهم المقترحات لتفعيل دور جمعيات الإصلاح الريفي في تنمية سكان الريف.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :-

يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في : ما العائد من مشروعات جمعيات الإصلاح الريفي في تحقيق التنمية المتكاملة لسكان المجتمع الريفي .

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي :-

- ١- ما البرامج والمشروعات التي تقدمها جمعيات الإصلاح الريفي لتحقيق التنمية المتكاملة لسكان المجتمع الريفي ؟
- ٢- ما أوجه الاستفادة من البرامج والمشروعات في تمكين سكان المجتمع الريفي ؟
- ٣- ما المعوقات التي تواجه جمعيات الإصلاح الريفي في تحقيق التنمية المتكاملة لسكان المجتمع الريفي ؟
- ٤- ما أهم المقترحات لتفعيل دور جمعيات الإصلاح الريفي في تحقيق التنمية المتكاملة لسكان المجتمع الريفي ؟

خامساً : المفاهيم والبناء النظرى للدراسة :-

(أ) الجمعيات الأهلية فى طريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق الخدمة الإجتماعية :

١- مفهوم الجمعيات الأهلية :

لقد عرف القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ م فى مادته الأولى الجمعية أنها " جماعة ذات تنظيم ، مستمرة لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على الربح المادى ، وتنشأ لتخصيص مال لمدة غير معينة لعمل ذى صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنى أو أى عمل آخر من أعمال البر والرعاية الإجتماعية أو النفع العام دون قصد ربح مادى .

وتعتبر تلك الجمعيات الأهلية غير الحكومية والهيئات الأهلية عموماً هى النسق الثالث أو القوة الثالثة فى العالم بعد الحكومات والقوى السياسية ، كما تصنفها منظمات الأمم المتحدة ، وهى تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والناس ، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا تتعلق بالإنماء والمشاركة والسلام ، وهى التى تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع ، حيث تشكل جزءاً أساسياً من بناء المجتمع المدنى ، الذى يمكن الإنسان من المشاركة وإعلان رأيه وتلبية حاجاته وتنمية طاقاته وقدراته والسيطرة على حياته ، فالجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية وفق هذا المفهوم هى " كل منظمة أو مؤسسة لم تنشأ بواسطة الحكومة ولا توجه مباشرة بواسطتها ولديها أهدافاً اجتماعية ، ونشاطاً يخدم غرض المجموعة كما يخدم المجتمع عموماً " . (٢٥)

كما تعرف بأنها بناء اجتماعى ينبثق عن بناءات فرعية لها وظائف واضحة بينها علاقات أفقية ورأسية وتتكون من مجموعة أعضاء متفاعلين ، بحيث تسعى لتحقيق أهدافاً عامة للمجتمع وتستمد بقائها من مدى فاعلية مساهمتها لإشباع احتياجات الأهالى وحل مشكلاتهم ، بالإضافة إلى اعتبارها نسقاً فرعياً يتعاون مع الأنساق الأخرى لتحقيق الهدف العام للنسق الكلى من خلال التعاون والتنسيق ، وتتسم بالديناميكية ، وقد أنشئت من قبل الأهالى بدعم الحكومة ويقصد بمفهوم الجمعيات الأهلية هى الجمعيات التى أنشأها الأهالى وفقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ م أو القانون الحالى ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ م بشأن تنظيم النشاط الأهلى فى مصر ، سواء أكانت جمعيات تنمية مجتمع أم جمعيات رعاية اجتماعية تقدم واحداً أو أكثر من برامج الرعاية الإجتماعية (تعليم ، صحة ، ضمان اجتماعى) لسكان المجتمع وخاصة الفقراء . (٢٦)

وعرفت الأمم المتحدة الجمعيات الأهلية بأنها مجموعة تطوعية لا تستهدف الربح ، ينظمها مواطنون على أساس محلى ، قطرى أو دولى ، ويدور عملها حول مهام معينة ، ويقودها أشخاص من ذوى الاهتمامات المشتركة وهى تؤدى طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية . (٢٧)

وقد عرفت الجمعيات الأهلية أجيالاً أربعة وهى :- (٢٨)

- ١- جيل المنظمات الرعائية والخدمية (منظمات تقدم خدمات للرعاية الإجتماعية) .
- ٢- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق توجهات التنمية المستدامة (منظمات تنموية) .
- ٣- جيل المنظمات الهادفة إلى تحقيق وتعزيز حقوق الإنسان ودفع عملية التغيير الهيكلى .

٤- جيل المنظمات التي تسعى إلى تعزيز الحراك الإجتماعى وتعزيز قيمة رأس المال الإجتماعى عبر الحدود الجغرافية .

وتعرف الجمعيات الأهلية إجرائياً على أنها :

- ١- عدد محدد من الأفراد .
- ٢- لديهم اهتمامات مشتركة .
- ٣- ترتبط بلوائح مكتوبة أو تنظيم غير رسمى .
- ٤- يدور عملها حول مهام معينة .
- ٥- يقودها أشخاص .
- ٦- لا تستهدف الربح المادى .

٢- أهداف الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية :-

تهدف الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من الأهداف العامة كالتالى :

- ١- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها للعمل الإجتماعى .
- ٢- الإحساس بالمشكلات الجماهيرية والعمل على إيجاد حلول لها .
- ٣- سد الفراغات فى الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقاً لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة منها تحقيقاً لمبدأ العدالة .
- ٤- مساعدة الجماعات الفقيرة ذات الدخل المنخفض والدفاع بشكل رئيسى عن بعض القضايا الهامة مثل منظمات حقوق الإنسان .
- ٥- الإرتقاء بالمشاركة المحلية حيث أن المنظمات غير الحكومية هى جزءاً من المجتمع الذى تعمل فيه.
- ٦- تسهيل تعبئة الموارد المحلية .
- ٧- إيجاد الحلول الأولية للمشكلات الطارئة وتأييد البرامج الناجحة للحكومة . (٢٩)

ومع التطور السريع فى المجتمع تطورت الأهداف ويمكن إضافة أهداف أخرى للجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية على النحو التالى :-

١- بناء القدرات والتطوير المؤسسى كهدف :

تعتبر عملية التطوير المؤسسى وبناء القدرات من أهم أهداف المنظمات غير الحكومية وتعتبر عملية بناء القدرات عملية مستمرة لزيادة قدرة المنظمات على القيام بالمهام الموكلة إليها بفاعلية وكفاءة وتشمل هذه العملية تنمية بشرية ومادية ويشمل بناء القدرات التطوير المؤسسى وتطوير المنظمة ، وكذلك البيئة الأشمل

بجوانبها الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ويقصد بعملية بناء القدرات العملية التي من خلالها يستطيع الأفراد والمنظمات والمجتمعات زيادة قدراتهم على : (٣٠)

أ- القيام بالوظائف الأساسية (البنية الأساسية - البشرية - الشعبية - الإدارية) .

ب- حل المشكلات الداخلية والخارجية مع مختلف الأنساق .

ج- قدرة المنظمات على بناء التعاون والتواصل مع شركاء .

د- تحديد وتحقيق الأهداف الخاصة بالحكم الداخلى والدعوة والإدارة وفهم احتياجات التطور .

٢- المدافعة كهدف للجمعيات الأهلية :

حيث تقوم الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية بالدفاع عن حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال التدخل المباشر حيث يستخدم الأخصائيون مكانتهم ومهاراتهم المهنية لرفع مستوى الخدمات نيابة عن الأفراد والجماعات ، ومن المتوقع أن نجد العديد من العملاء المحتاجون للمساعدة كجزء من الإلتزام المهني تجاه من هم معرضون للهجوم والانتقاد أو العنف ومن أمثلتهم المفصولين من عملهم والعجزة ومن ارتكبوا جرائم ضد القانون والأطفال الصغار وكل هؤلاء يحتاجون إلى العمل معهم كمدافعين لتحقيق مصالحهم من خلال ممارسة دور المدافع في المؤسسات الإجتماعية عامة أو من خلال المؤسسات التي تؤسس خصيصاً للدفاع عن بعض الفئات فالموافقة تتضمن أن تقوم المنظمات غير الحكومية بأنشطة متعددة كالحديث والحوار والمساومة والتفاوض لخدمة مصالح العملاء . (٣١)

٣- حقوق الإنسان كهدف للجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية :

حيث تحقق المنظمات غير الحكومية كأحد مؤسسات المجتمع المدني كثيراً من النتائج فى عدد من المجالات الحيوية التي لها صلة مباشرة بحياة الإنسان مثل مشكلات وحقوق الإنسان وبخاصة فيما يتعلق بالتمييز العرقى ، وحقوق الأقليات ووضع المرأة وحماية المستهلك والتصدى للفساد وغيرها ، وذلك للارتقاء بأعضاء المجتمع والجنس البشرى بوجه عام وذلك فضلاً عن دورها فى ممارسة الضغوط على الدولة للمطالبة بهذه الحقوق . (٣٢)

ويرى الباحث أن هذا الهدف يرتبط بمراحل نشأة وتطور الجمعيات الأهلية وأن الظروف والتطورات المجتمعية تؤثر بشكل كبير على استحداث أهداف وغايات ، ومع الحاجة إلى دعم حقوق الإنسان فقد تزامن مع ذلك صدور القانون الحالى للجمعيات الأهلية وهو القانون ٨٦ لسنة ٢٠٠٢ وقد اشتمل هذا القانون على أحقية عمل الجمعيات الأهلية فى مجال حقوق الإنسان .

٤- التمكين كهدف للجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية :

حيث أصبح التمكين هدفاً أساسياً لهذه المنظمات ليشمل التمكين المادى والمعنوى وتشير عملية تطور مفهوم التمكين بمروره بعدد من التحولات الأساسية ، فقد تحول من مفهوم محوري يسعى إلى تحرير المهمشين ودعم مشاركتهم ودورهم إلى مفهوم استيعاب يسعى إلى استيعابهم فى المجتمع وفى منظومة التنمية

كذلك تحول المفهوم من المضمون السياسى الذى وجد جذوره فى ارتباطه بعناصر القوة إلى مفهوم واسع الانتشار والتطبيق من خلال سياسات وأهداف المنظمات الدولية غير الحكومية التى حرصت على تضمينه فى أجنحتها ومناهج تطبيقها. كما أن المفهوم اتسع استخدامه إلى الدرجة التى أثارت التساؤلات حول مضمون مكوناته وآليات تطبيقه فى سياقات اجتماعية مختلفة ومنظمات عديدة. (٣٣)

(٣) المقومات الأساسية التى تستند عليها الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية :

هناك مجموعة من المقومات والعناصر الأساسية التى تستند عليها الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية وهى:-

١- العضوية: حيث تمثل العضوية إحدى المقومات الأساسية فى عمل أية منظمة غير حكومية باعتبار أن العنصر البشرى هو المحرك الحقيقى لباقي العناصر الأخرى فهى إذن البداية لأى تفكير فى إنشاء المنظمة وهو الذى يحدد الأهداف والأغراض ، وهو مصدر التمويل فى كثير من الأحيان كما أنه يضم التنظيم المناسب لعمل المنظمة.

٢- التمويل: يمثل التمويل أحد العناصر الأساسية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية خاصة إذا كان من بين أغراضها تنفيذ مشروعات تنمية ذات طابع اقتصادي كمشروعات الأسر المنتجة أو فى مجال المساعدات الاجتماعية ، ويتوقف حجم التمويل على حجم المشاركة الشعبية فى عملية التمويل نفسها ، وبالرغم من أهمية التمويل إلا أنه فى بعض المنظمات غير الحكومية يعتمد على دوافع الإحسان والبر واستحضاراً لمبدأ الإعانة بوصفه الحل البارع للمشكلات الاجتماعية. (٣٤)

ويرى الباحث أن أساليب وأشكال ومصادر التمويل تختلف باختلاف الظروف والتطورات المجتمعية المختلفة فالحاجة قد تولد لدى سكان المجتمع القدرة على البحث عن مصادر جديدة للتمويل وكذلك الجمعيات الأهلية . فعلى سبيل المثال نجد أن بعض الجمعيات الأهلية تحاول وكافة الطرق تطوير أساليب ومصادر التمويل بشكل مستمر بالاعتماد على أكثر من مشروع يدر دخلاً كإجراء أتبسيات تعمل فى مجال الرحلات بالإضافة الى القيام بحملات جمع المال والتبرعات .

والجدير بالذكر أن تطوير مصادر التمويل يتوقف على مدى قدرة القائمين على ادارة الجمعيات الأهلية على تسويق خدماتها بل أيضاً مهاراتهم فى ابتكار أساليب ومصادر جديدة للتمويل وذلك بالاشتراك مع الجمعيات العمومية واللجان والأجهزة الفنية والادارية ، ومن ناحية أخرى فإن تدبير مصادر جديدة للتمويل يتوقف على مدى التنسيق والتعاون بين الهيكل الإدارى للمنظمة . (٣٥)

٣- الأهداف والأغراض: تتنوع أهداف المنظمات غير الحكومية فبعد أن كانت قاصرة على أعمال البر والإحسان أصبحت تشمل ميادين متعددة وكلما كانت أهداف وأغراض المنظمة سابق من حاجات حقيقية لدى أعضائها أو لبيئة عمل المنظمة كلما أدى ذلك إلى فاعلية دورها وبراعى فى الأهداف أن تكون واضحة ،عملية ، لا تتعارض مع القيم المجتمعية ، أن تراعى سياسة المجتمع.

٤- التنظيم : ويقصد به مجموعة القواعد والإجراءات واللوائح التي تصغها المنظمات غير الحكومية لتنظيم عملها لتحقيق أهدافها وترجع أهمية التنظيم فى أنه يمكن أن يكون وسيلة منظمة ومناسبة لتحقيق الأهداف. (٣٦)

(٤) المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية :-

هناك العديد من المشكلات التى تواجه الجمعيات الأهلية كأحد المنظمات غير الحكومية منها :- (٣٧)

١- مشكلة الصراع التنظيمي والإداري:-

حيث أن طبيعة العمل فى هذه المنظمة يتطلب نوع من المرونة الإدارية والتنظيمية بين الفئات المهنية الاجتماعية وكثيراً ما يحدث نوع من الصراع المهني والتنظيمي بين هذه الفئات.

٢- مشكلة الكوادر المهنية المتخصصة :-

فكثيراً من المنظمات غير الحكومية تعاني من نقص شديد فى الكوادر المهنية المتخصصة فى مجالات العمل الاجتماعي أو من الفئات المتطوعة المحلية التى ليس لديها وعى كافى عن فلسفة وسياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- مشكلة الظروف الفيزيائية للعمل الاجتماعي:-

حيث تعكس مشكلة المباني والتجهيزات اللازمة فى الكثير من المنظمات غير الحكومية العديد من المظاهر السلبية على نشاط هذه المنظمات خاصة التى تتطلع إلى تطوير مجالات الرعاية التى تقوم بها.

٤- مشكلة التشريع:-

تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التى تؤثر فى كفاءة وفعالية المنظمات غير الحكومية عائقاً أمام انطلاق واستقلالية هذه المنظمات فى مجتمع مدني حقيقي.

٥- مشكلة تسويق الإنتاج والخدمات :-

حيث تعاني كثير من المنظمات غير الحكومية من مشكلة تسويق إنتاجها من الخدمات التى تقوم بها بعض الفئات المهنية مثل المعوقين ، مما يؤثر سلباً على تطوير العمل المهني والحرفي لهذه الفئات مما يؤثر عموماً على قيمة العمل الاجتماعي التى تقوم به المنظمات غير الحكومية.

٦- مشكلة تحديد الأهداف :-

حيث تواجه المنظمات غير الحكومية تحدياً يرجع إلى الأهداف التى تسعى لتحقيقها مثل عدم وضوح الأهداف بالنسبة لأفراد المجتمع أو أعضاء مجلس الإدارة ، ووضع أهداف تعجز المنظمات غير الحكومية عن تحقيقها.

٧- مشكلة التمويل :-

تعتبر قضية التمويل من التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية لأن ثبات وضمن مصادر التمويل معناه استقرار مشروعات هذه المنظمات وبالتالي استمرارية وديمومة التنمية والتي تتطلب تدبيراً مستمراً للتمويل. (٣٨)

٨- عدم توافر نظام دقيق للمعلومات :-

فإذا غابت الإحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع المشكلات في المجتمع من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى يصبح من الصعب انطلاق النشاط الأهلي نحو مستقبل أفضل حيث أن المعلومات تعطى صورة واقعية لظروف واحتياجات الأهالي مما يساعد المنظمات على وضع سياساتها بصورة تتلائم وهذه الظروف والحاجات.

٩- مشكلة عدم التعاون وعدم التنسيق :-

تواجه المنظمات غير الحكومية تحدياً يرجع إلى عدم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية وبعضها وبين المنظمات الحكومية وقد يرجع ذلك لعدم فهم مكونات عملية التنسيق ، وتعارض الأهداف ، وعدم وجود جهاز للتنسيق ، ووجود نوع من النزاع. (٣٩)

(ب) تنمية المجتمع الريفي في طريقة تنظيم المجتمع :-

١- مفهوم المجتمع الريفي :

نجد أن الدول تختلف في تعريفها للمجتمع الريفي ، وعموماً فإن هناك عدة محكات تعرف من خلالها المجتمع الريفي هي :

المفهوم السكاني : وتأخذ بهذا التعريف الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعرف المجتمع الريفي بأنه ذلك المجتمع الذي لا يزيد عدد سكانه عن ٢٥٠٠ نسمة ، وبالتالي إذا زاد عدد السكان عن ذلك تنتفى عنه صفة الريفية حتى ولو كان يعمل أفراده في الزراعة كنشاط أساسي ، لذا فإن هناك المجتمع الريفي الزراعي ، المجتمع الريفي غير الزراعي ، المجتمع الزراعي غير الريفي . (٤٠)

المفهوم الإقتصادي : وهذا التعريف يسود كثير من البلاد الأوربية ، حيث يعرف المجتمع الريفي على أنه " ذلك المجتمع الذي ينحصر نشاط أفراده في إنتاج أو استخراج المواد الأولية مثل الزراعة والصيد والرعي والمناجم والتعدين عموماً " ، ومن ثم فإن هذا التعريف يقوم على أساس تقسيم النشاط الإقتصادي لقسمين الأول نشاط إنتاج المواد الخام الأولية ، والثاني نشاط الصناعات التحويلية ، أي تحويل المواد الخام إلى سلع مختلفة ، مثال ذلك زراعة القطن وجنيه في النشاط الأول ، وحلجه وغزله ونسجه في النشاط الثاني.

المفهوم المهني : وهو يسود في معظم الدول النامية خاصة آسيا وأفريقيا بما فيها الوطن العربي ، فالمجتمع الريفي وفقاً لهذا المحك هو " المجتمع الذي يقتصر على مهنة الزراعة والنشاط الزراعي فقط ، ولذلك نجد من المجتمعات الريفية وفقاً لهذا التعريف ما يزيد عن الـ ٢٥٠٠ نسمة المحددة في التعريف الأول ، وهناك ما يزيد عدد سكانه عن المجتمعات الحضرية نفسها في بعض الدول الأخرى .

المفهوم الإداري : وهذا التعريف تأخذ به مصر ووفقاً لذلك فإن المجتمع الريفي هو " أي مجتمع ليس عاصمة لمحافظة أو لمركز من المراكز الإدارية (تعريف مصلحة الإحصاء والتعداد بمصر) . (٤١)

٢- أهداف تنمية المجتمع الريفي ودور المنظم الإجتماعي :- (٤٢)

إن الغرض الأساسي للتنمية هو توسيع خيارات الناس ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا حدود ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ، وتسعى المجتمعات من خلال عملية التنمية إلى تحقيق عدة أهداف عامة يمكن ذكرها فيما يلي :

- ١- تحديد الحاجات والمتطلبات الضرورية لأفراد المجتمع ومحاولة إشباعها .
- ٢- استخدام أفضل الطرق والتقنيات لإستثمار الموارد المتاحة في المجتمع الريفي .
- ٣- توفير المناخ المناسب والمشجع على استثمار طاقات أفراد المجتمع الريفي .
- ٤- تحقيق التوازن والتكامل في اتجاهين أولهما : بين أبعاد التنمية المختلفة : الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية وثانيهما : بين المناطق المختلفة ريفية وحضرية وبدوية . بحيث لا يتم الاهتمام ببعيد معين وإهمال الأبعاد الأخرى ، أو بمنطقة معينة وإهمال الأخرى .
- ٥- تحقيق التنسيق والترابط والتكامل في الأدوار التنموية التي تقوم بها كل من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجتمع الريفي .
- ٦- رفع المستوى المعيشي للسكان ، عن طريق حل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتتلخص أدوار المنظم الإجتماعي في عملية التنمية للمجتمع الريفي :

١- دور محدث التغيير : إن الدور الغالب للمنظم الإجتماعي أنه يحدث تغييراً ملحوظاً فهو يساعد المجتمع من الناحية التعليمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، كما أن تنظيم المجتمع لا يحدث تغييراً لعملية التعليم فحسب بل يمتد أكثر من ذلك فهو يسير خلف المجالات المختلفة لأن من خلال تنظيم المجتمع يمكنهم أن يكونوا قوة مؤثرة في المجتمع وكل ذلك يحقق عملية التنمية .

٢- دور المخطط : إن المنظم الإجتماعي عندما يكون مخطط لمشروع أو برنامج معين يكتسب معارف ومهارات وخبرات في التعرف على احتياجات الفقراء وكذلك تصور الحلول والبدائل والأولويات المتاحة لهم مما يؤدي إلى أن المنظم الإجتماعي يستخدم الأسلوب العلمي والعملية مما يساهم في الحد من مشكلة الفقر . (٤٣) ، كما إن إحداث التغيير الإجتماعي ومواجهة احتياجات المجتمع واحتواء مشكلاته

لا يمكن تحقيقه إلا في مناخ اجتماعي وثقافي وسياسي شامل يدعم التغيير وبتيح الفرصة للعمل لإحداث تنمية للمجتمع. (٤٤)

وتأتي أهمية دور المخطط من خلال أن التخطيط الاجتماعي هو الوسيلة العلمية والعملية لتحقيق أهداف السياسة وتعتبر السياسة الاجتماعية بمثابة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها وترتكز عليها خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية وخطط التنمية الاقتصادية لكي تحقق أهدافها بنجاح في مجال تحقيق زيادة محسوبة في معدلات رفاهية المجتمع. (٤٥)

وتتمية البرامج والمشروعات يأتي من خلال تكوين نظم المعلومات عن طريق جمع البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة والحديثة المتصلة بحاجات الفقراء ومشكلات المجتمع وتصنيفها وتبويبها ومعالجتها وتحليلها إحصائياً وتخزينها وتحديثها باستمرار بحيث يمكن استرجاعها عند الحاجة إليها واستخدامها وكل ذلك لتنمية المجتمع. (٤٦)

سادساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :-

١- نوع الدراسة :-

ارتباطاً مع أهداف الدراسة تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية حيث تهتم بوصف الواقع الفعلي للبرامج والمشروعات التي تقوم بها جمعيات الاصلاح الريفي لتنمية المجتمع الريفي ، ووصف أوجه الاستفادة الفعلية أو العائد من هذه البرامج والمشروعات ، المعوقات التي تواجه هذه الجمعيات وتحد من فاعليتها في تحقيق التنمية المتكاملة لسكان الريف وصولاً إلى أهم المقترحات لتفعيل هذا الدور .

٢- المنهج المستخدم :-

تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي حيث يعد هذا المنهج من أكثر المناهج المستخدمة في دراسات الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع حيث يقوم الباحث باستخدام المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين بجمعية الاصلاح الريفي ، كما يستخدم المسح الاجتماعي بالعينة لعدد من المستفيدين من برامج ومشروعات الجمعية .

٣- أدوات الدراسة :-

اعتمدت الدراسة الحالية على الأدوات التالية :-

(أ) استمارة استبيان مطبقة على المسؤولين بالجمعية (من اعداد الباحث) وقدرت تصميم هذه الاستمارة بعدد من الخطوات والمراحل كالتالي :-

- قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات والبحوث السابقة أو ذات الصلة بموضوع دراسته فيما يرتبط بالخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع وذلك تمهيداً لتحديد الموضوع الرئيسي للاستمارة وبنائها في

صورتها المبدئية والتي تضمنت (٥) أبعاد أو محاور المحور الأول يتعلق بالبيانات الأولية ويضم " الوظيفة ، الدخل ، السن ، النوع ، عدد سنوات الخبرة ، المحور الثاني عن البرامج والمشروعات التى تقدمها جمعيات الاصلاح الريفى ، المحور الثالث عن أوجه الاستفادة من البرامج والمشروعات ، المحور الرابع عن المعوقات ، المحور الخامس عن المقترحات وبناء عليه تم وضع عبارات الاستمارة فى الصورة المبدئية .

- عملية إجراء الصدق الظاهرى : وفيها قام الباحث بعرض الاستمارة فى صورتها المبدئية على عدد من المحكمين لتحديد مدى ارتباط العبارة بالمتغير المراد قياسه وكذلك مدى صحة العبارات وطبقاً لآراء السادة المحكمين قام الباحث بحساب درجات الاتفاق بينهم على العبارات بنسبة أكثر من (٨٠%) واستبعاد العبارات الأخرى بالاضافة إلى تعديل الصياغة لبعض العبارات مع مراعاة الحذف والاضافة لبعض العبارات لتصل الاستمارة فى صورتها النهائية إلى (٥) محاور أو أبعاد ، المحور الأول ، البيانات الأولية ويضم بيانات عن النوع ، السن ، الوظيفة ، الخبرات السابقة ، المحور الثانى عن البرامج والمشروعات ، المحور الثالث عن الاستفادة من البرامج والمشروعات ، المحور الرابع عن المعوقات ويضم (١٠) معوقات ، المحور الخامس ويضم (١٠) مقترحات .

- قياس ثبات الإستمارة : وقد قام الباحث بحساب الثبات عن طريق اعادة الإختبار وذلك عن طريق تطبيق الاستمارة على عدد (١٠) مفردات من مجتمع الدراسة بفواصل زمنى مقداره (١٥) يوم ثم تطبيق الاستمارة مع أخرى للتأكد منه درجة الثقة والثبات الخاص بالبيانات الخاصة بالاستمارة .

(ب) استمارة استبيان مطبقة على المستفيدين من خدمات الجمعية وتضم (٤) محاور المحور الأول عن البيانات الأولية وتضم : النوع ، السن ، الدخل ، نوع المشروع ، المحور الثانى عن أوجه الاستفادة من البرامج والمشروعات ، المحور الثالث عن المعوقات التى تواجه المستفيدين ، المحور الرابع عن مقترحاتهم ، وقد مر اعداد هذه الاستمارة بنفس الخطوات والمراحل التى مرت بها الاستمارة المطبقة على المسئولين تقريباً .

٤- مجالات الدراسة :-

(أ) المجال المكانى للدراسة :-

طبقت الدراسة على جمعية الاصلاح الريفى بأحد قرى محافظة البحيرة وهى قرية شابور التابعة لمركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة .

(ب) المجال البشرى للدراسة :-

يضم المجال البشرى ما يلى :-

١- حصر شامل للمسئولين بجمعية الاصلاح الريفى بشابور وعددهم (٢٩) مسئولاً ما بين مسئولى مشروعات ، أعضاء مجلس إدارة ، عاملين بالجمعية .

٢- عينة من المستفيدين من خدمات الجمعية وعددهم (١١٠) من المستفيدين من خدمات (البرامج والمشروعات) بالجمعية حيث تخدم هذه الجمعية.

(ج) المجال الزمني للدراسة :-

طبقت الدراسة في الفترة ما بين ٢٠١٦/٥/٢٢ إلى ٢٠١٦/٦/٣٠ تقريباً .

سابعاً : النتائج المتعلقة بوصف خصائص مجتمع البحث :-

جدول رقم (١) يوضح خصائص المسؤولين بجمعية الاصلاح الريفي :-

(ن = ٢٩)

م	المتغير	ك	%	م	المتغير	ك	%	
١	النوع	ذكر	١٨	٦٢.٠٦	الوظيفة	عضو مجلس ادارة	٩	٣١.٠٣
		أنثى	١١	٣٧.٩٣		مسئول مشروع	٥	١٧.٢٤
						موظف بالجمعية	١٥	٥١.٧٢
٢	السن	أقل من ٣٥	٢	٦.٨٩	الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣	١٠.٣٤
		٣٥ - ٤٥	١٠	٣٤.٤٨		٥ - ١٠	٩	٣١.٠٣
		٤٥ - ٥٥	٨	٢٧.٥٨		١٠ - ٢٠	٧	٢٤.١٣
		٥٥ فأكثر	٩	٣١.٠٣		٢٠ سنة فأكثر	١٠	٣٤.٤٨

يتضح من الجدول رقم (١) أنه فيما يتعلق بتوزيع المسؤولين بالجمعية وفقاً للنوع جاء الذكور في الترتيب الأول بنسبة (٦٢.٠٦%) من مجتمع الدراسة في حين جاء الإناث في الترتيب الثاني بنسبة (٣٧.٩٣%) من مجتمع الدراسة .

وبالنسبة للسن جاءت الفئة من (٣٥ - ٤٥) في الترتيب الأول بنسبة (٣٤.٤٨%) ثم جاءت الفئة من (٥٥ فأكثر) في الترتيب الثاني بنسبة (٣١.٠٣%) في حين جاءت الفئة من (٤٥ - ٥٥) سنة فأكثر في الترتيب الثالث بنسبة (٢٧.٥٨%) وجاءت الفئة أقل من ٣٥ سنة في الترتيب الأخير بنسبة (٦.٨٩%) من مجتمع الدراسة .

وبالنسبة للوظيفة جاء الموظفين في الجمعية في الترتيب الأول بنسبة (٥١.٧٢%) واستمروا على فئات تضم موظفين دائمين ، لبعض الوقت ، متطوعين ، ثم جاء في الترتيب الثاني أعضاء مجلس الإدارة بنسبة (٣١.٣%) ثم جاء في الترتيب الأخير مسئول المشروعات بنسبة (١٧.٢٤%) من إجمالي مجتمع الدراسة .

أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة فجاءت الفئة من ٢٠ سنة فأكثر في الترتيب الأول بنسبة (٣٤.٨%) في حين جاءت الفئة من (٥ - ١٠) سنوات في الترتيب الثاني بنسبة (٣١.٠٣%) وجاءت

الفئة من (١٠ - ٢٠) سنة في الترتيب الثالث بنسبة (٢٤.١٣%) في حين جاءت في الترتيب الأخير الفئة أقل من خمس سنوات بنسبة (١٠.٣٤%) من إجمالي مجتمع الدراسة .

جدول رقم (٢) يوضح خصائص المستفيدين من المشروعات بجمعية الاصلاح الريفي :-

(ن = ١١٠)

م	المتغير	ك	%	م	المتغير	ك	%
١	النوع	ذكر	٦٣.٦٣	٣	الدخل	١١	١٠.٠٠
			٣٦.٣٦			٤٧	٤٢.٧٢
						٣٥	٣١.٨١
						١٧	١٥.٤٥
٢	السن	أقل من ٣٥	١٣.٦٣	٤	الخبرة	٣٦	٣٢.٧٢
			٢٠.٩٠			٤٠	٣٦.٣٦
			٤٦.٣٦			٣٤	٣٠.٩٠
			١٩.٠٩				

يتضح من الجدول رقم (٢) أنه فيما يتعلق بتوزيع المستفيدين من خدمات الجمعية طبقاً للنوع فجاء الذكور في الترتيب الأول بنسبة (٦٣.٦٣%) في حين جاء الإناث في الترتيب الثاني بنسبة (٣٦.٣٦%) من إجمالي عينة الدراسة .

وبالنسبة للسن فجاءت الفئة من ٤٠ - ٤٥ سنة في الترتيب الأول بنسبة (٤٦.٣٦%) في حين جاءت الفئة من ٣٥ - ٤٠ سنة في الترتيب الثاني بنسبة (٢٠.٩٠%) في حين جاءت الفئة من ٤٥ سنة فأكثر في الترتيب الثالث بنسبة (١٩.٠٩%) في حين جاء في الترتيب الأخير بنسبة (١٣.٦٣%) الفئة أقل من ٣٥ سنة .

وبالنسبة للدخل جاءت بنسبة (٤٢.٧٢%) من المستفيدين من يحصلون على دخل شهري من ٣٠٠ - ٦٠٠ جنية في الترتيب الأول في حين جاء المستفيدين ممن يحصلون على دخل شهري من ٦٠٠ - ٩٠٠ جنية في الترتيب الثاني بنسبة (٣١.٨١%) ثم جاء في الترتيب الثالث فئة الدخل من ٩٠٠ جنية فأكثر بنسبة (١٥.٤٥%) في حين جاء في الترتيب الأخير فئة الدخل أقل من ٣٠٠ جنية بنسبة (١٠%) من إجمالي المستفيدين من خدمات الجمعية .

وبالنسبة لنوع المشروع الذي تقدمه الجمعية فجاءت المشروعات الإنتاجية في الترتيب الأول بنسبة (٦.٣٦%) ثم جاءت المشروعات الخدمية في الترتيب الثاني بنسبة (٣٢.٧٢%) وجاءت المشروعات الخاصة في الترتيب الأخير بنسبة (٣٠.٩٠%) من عينة الدراسة .

ثانياً : النتائج المتعلقة بالعائد وبأوجه الاستفادة من برامج ومشروعات جمعية الاصلاح الريفي :-

جدول رقم (٣)

يوضح ترتيب أهمية المشروعات التي تقدمها الجمعية لتنمية سكان المجتمع الريفي والمستفيدين منها :-

(ن = ١١٠)

م	المشروع	ك	%	الترتيب
١	مشروع أصدقاء المرضى .	٩٥	٨٦.٣٦	٣
٢	مشروع سيارة المرضى .	١٠١	٩١.٨١	٢
٣	مشروع كفالة اليتيم .	٨٦	٧٨.١٨	٥
٤	مشروع كسح خزانات الصرف الصحي .	١١٠	١٠٠.٠٠	١
٥	مشروع نادى التكنولوجيا والمعلومات .	٩١	٨٢.٧٢	٤
٦	مشروع مشغل الفتيات .	٨٣	٤٥.٤٥	٧
٧	مشروع معالجة مياه الشرب .	١١٠	١٠٠.٠٠	١
٨	مشروع تحفيظ القرآن الكريم .	١١٠	١٠٠.٠٠	١
٩	مشروع عيش الغراب .	٦٨	٦١.٨١	٦

يتضح من الجدول رقم (٣) أنه فيما يتعلق بترتيب أهمية المشروعات التي تقدمها جمعية الاصلاح الريفي وفقاً لآراء المستفيدين من خدماتها ف جاء مشروع كسح خزانات الصرف الصحي ، مشروع معالجة مياه الشرب ، مشروع تحفيظ القرآن الكريم فى الترتيب الأول وفقاً لأهمية المشروع بالنسبة للمستفيدين من خدمات الجمعية بنسبة (١٠٠%) من عينة الدراسة خاصة مشروع سيارة المرضى فى الترتيب الثانى من المشروعات أهمية بالنسبة للمستفيدين بنسبة (٩١.٨١%) من عينة الدراسة ثم جاء مشروع أصدقاء المرضى فى الترتيب الثالث من المشروعات التي تقدمها الجمعية للمستفيدين بنسبة (٨٦.٣٦%) من عينة المستفيدين وجاء فى الترتيب الرابع مشروع نادى التكنولوجيا والمعلومات بنسبة (٨٢.٧٢%) وجاء فى الترتيب الخامس مشروع كفالة اليتيم بنسبة (٧٨.١٨%) ثم جاء فى الترتيب السادس مشروع عيش الغراب بنسبة (٦١.٨١%) ثم الفتيات بنسبة (٤٥.٤٥%) من المستفيدين من مشروعات جمعية الاصلاح الريفي .

جدول رقم (٤)

يوضح دور المشروعات التي تقدمها الجمعية في تنمية المجتمع الريفي صحياً :-

(ن = ١١٠)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	الجمعية توفر لى متابعة طبية مجانية .	٨٢	١٦	١٢	٢٩٠	٩٦.٧	٣
٢	أستطيع الحصول على العلاج بسهولة .	٦٥	٣٦	٩	٢٧٦	٩٢.٠	٥
٣	تسهل الجمعية وسيلة للتردد على المستشفيات .	٧٩	٢٣	٨	٢٩١	٩٧.٠	٢
٤	أتمكن من إجراء التحاليل الطبية .	٥٨	٣٠	٢٢	٢٥٦	٨٥.٣	٦
٥	توفر الجمعية وسيلة آمنة للصرف الصحى .	٧٤	٢٨	٨	٢٨٦	٩٥.٣	٤
٦	توفر لى الجمعية مياه نظيفة للشرب .	٦٦	٣٤	١٠	٢٧٦	٩٢.٠	٥
٧	أتمكن من الحصول على معارف صحية .	٨٦	١٦	٨	٢٩٨	٩٩.٣	١

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه فيما يتعلق بدور المشروعات التي تقدمها جمعية الاصلاح الريفي فى التمكين الصحى لأهالى القرية فجااء الحصول على معارف ومعلومات صحية فى الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٩٩.٣%) ثم جاء تسهيل الجمعية لوسائل التردد على المستشفيات فى الترتيب الثانى بمتوسط مرجح (٩٧.٠%) وجاء توفير الجمعية المتابعة الصحية المجانية للمستفيدين فى الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٩٦.٧%) وجاء توفير الجمعية لوسيلة آمنة للصرف الصحى فى الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٩٥.٣%) وجاء توفير الحصول على العلاج بسهولة وكذلك توفير الجمعية للمستفيدين من مياه نظيفة للشرب فى الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٩٥.٠%) ثم جاء فى الترتيب الأخير قدرة الجمعية على توفير أماكن أو دعم لإجراء التحاليل الطبية للمستفيدين من أهالى القرية بمتوسط (٨٥.٣%) .

جدول رقم (٥)

يوضح دور المشروعات التي تقدمها الجمعية فى تنمية المجتمع الريفي اقتصادياً :-

(ن = ١١٠)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	توفر لى الجمعية نفقات التنقل للمستشفيات .	٧٧	١٤	١٩	٢٧٨	٩٢.٧	٣
٢	وفرت لى الجمعية مشروع خاص .	٣٤	٣٠	٤٦	٢٠٨	٦٩.٣	٦
٣	توفر لى الجمعية إعانة شهرية مستمرة .	٤٣	٣٠	٣٧	٢٢٦	٧٥.٣	٥
٤	تكفل الجمعية مصاريف مدارس أولادى .	٦٥	٢٣	٢٢	٢٦٣	٨٧.٧	٤
٥	توفر لى الجمعية حرفة فى مشغل الفتيات .	٤٠	٣٦	٣٤	٢٢٦	٧٥.٣	٥
٦	توفر لى الجمعية نفقات الكشف الصحى والعلاج .	٨٥	١٣	١٢	٢٩٣	٩٧.٧	٢
٧	أستطيع كسح الصرف الصحى بدون مصروفات .	٨٧	١٢	١١	٢٩٦	٩٨.٧	١

يتضح من الجدول رقم (٥) أنه فيما يتعلق بدور المشروعات التي تقدمها جمعية الاصلاح الريفي في التمكين الاقتصادي لأهالي القرية فجاء توفير النفقات على كسح الصرف الصحي في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٩٨.٧%) في حين جاء توفير النفقات المالية على الكشف الطبي والعلاج في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٩٧.٧%) وجاء في الترتيب الثالث قدرة جمعية الاصلاح الريفي على توفير نفقات التنقل للمستشفيات على المستفيدين بمتوسط مرجح (٩٢.٧%) وجاء في الترتيب الرابع قدرة الجمعية على كفالة مصاريف مدارس أولاد أهالي القرية بمتوسط مرجح (٨٧.٧%) وجاءت قدرة الجمعية على توفير إعانة مادية شهرية ، توفير حرفة في مشغل للفتيات في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٧٥.٣%) في حين جاءت قدرة الجمعية على توفير مشروعات خاصة لأهالي القرية في الترتيب الأخير بمتوسط مرجح (٦٩.٣%) .

جدول رقم (٦)

يوضح الدور التوعوي لمشروعات الجمعية لسكان المجتمع الريفي :-

(ن = ١١٠)

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
١	تمكني الجمعية من الحصول على المعارف الدينية.	٨٥	٨	٧	٢٧٨	٩٢.٧	٣
٢	توفر لي الجمعية التدريب اللازم على الحرف .	٤٠	٢٧	٤٣	٢١٧	٧٢.٣	٧
٣	توفر لي الجمعية المعلومات والمعارف الصحية .	٨٥	١٤	١١	٢٩٤	٩٨.٠	٢
٤	توفر لي الجمعية الثقافة الصحية السليمة .	٦٨	٢٣	١٩	٢٦٩	٨٩.٧	٤
٥	تقدم الجمعية النصح والإرشاد لربات البيوت	٤٣	٣٠	٣٧	٢٢٦	٧٥.٣	٦
٦	توفر لنا الجمعية معلومات عن مشروعاتها .	٨٩	١٠	١١	٢٨٩	٩٩.٣	١
٧	الجمعية تنظم ندوات تثقيفية باستمرار .	٥٦	٢٧	٢٧	٢٤٩	٨٣.٠	٥

يتضح من الجدول رقم (٦) أنه فيما يتعلق بدور المشروعات التي تقدمها جمعية الاصلاح الريفي في القيام بالدور التوعوي لأهالي القرية فجاء توفير الجمعية لمعلومات عن المشروعات التي تقدمها في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٩٩.٣%) في حين جاءت قدرة الجمعية على توفير معلومات ومعارف صحية في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٩٨.٠%) وجاء تمكين الأهالي من الحصول على المعارف الدينية في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٩٢.٧%) في حين جاء قدرة الجمعية على توفير ثقافة صحية سليمة لأهالي القرية في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٨٩.٧%) وجاء تنظيم الجمعية لندوات مستمرة لتثقيف الأهالي في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٨٣.٠%) وجاءت قدرة الجمعية على توفير النصح والإرشاد لربات البيوت في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٧٥.٣%) وجاء في الترتيب الأخير بمتوسط مرجح (٧٣.٣%) قدرة الجمعية على توفير التدريب اللازم على الحرف لدى أهالي القرية .

جدول رقم (٧)

يوضح المعوقات التي تواجه دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع الريفي :-

(ن = ١٣٩)

م	المعوقات	مسؤولين			مستفيدين	
		ك	%	الترتيب	ك	%
١	صعوبات الإجراءات الإدارية .	٢٤	٨٢.٨	٣	٣٤	٣٠.٩
٢	نقص التمويل اللازم للمشروعات .	٢٨	٩٦.٦	١	١٠٥	٩٥.٥
٣	إنتشار الأمية بين المستفيدين .	٢١	٧٢.٤	٤	٦٦	٦٠.٠
٤	نقص الوعي لدى سكان المجتمع الريفي .	٢٦	٨٩.٧	٢	٦٦	٦٠.٠
٥	عدم محافظة سكان المجتمع على المشروعات .	١١	٤٨.٣	٧	٥١	٤٦.٤
٦	نقص المتابعة لمشروعات الجمعية .	٧	٢٤.١	٩	٤٥	٤٠.٩
٧	صعوبة التعامل مع المسؤولين بالجمعية .	٧	٢٤.١	١٠	٣٨	٣٤.٥
٨	إنتشار السلبية بين سكان المجتمع الريفي .	١٩	٦٥.٥	٥	٩٨	٨٩.١
٩	عدم مشاركة بعض الأهالي في المشروعات .	١٨	٦٢.١	٦	٥٣	٤٨.٢
١٠	نقص وسائل التدريب على تنفيذ المشروعات .	١١	٣٧.٩	٨	٧٦	٦٩.١

يتضح من الجدول رقم (٧) أنه طبقاً لآراء المسؤولين بجمعية الاصلاح الريفي فيما يتعلق بالمعوقات والصعوبات التي تواجه الجمعية في تحقيق أهدافها فقد جاء نقص التمويل اللازم للمشروعات في الترتيب الأول بنسبة (٩٦.٦%) وجاء نقص الوعي لدى سكان المجتمع الريفي في الترتيب الثاني بنسبة (٨٩.٧%) وجاء صعوبة الإجراءات الإدارية في الترتيب الثالث بنسبة (٨٢.٨%) وجاء انتشار الأمية بين المستفيدين في الترتيب الرابع بنسبة (٧٢.٤%) وجاء انتشار السلبية بين سكان المجتمع الريفي في الترتيب الخامس بنسبة (٦٥.٥%) وجاء عدم مشاركة بعض الأهالي في المشروعات في الترتيب السادس بنسبة (٦٢.١%) وجاء عدم محافظة سكان المجتمع الريفي على المشروعات في الترتيب السابع بنسبة (٤٨.٣%) وجاء في الترتيب الثامن نقص وسائل التدريب على تنفيذ المشروعات بنسبة (٣٧.٩%) وجاء في الترتيب التاسع والأخير نقص المتابعة للمشروعات وصعوبة التعامل مع المسؤولين بالجمعية بنسبة (٢٤.١%) .

وبالنسبة لآراء المستفيدين بالنسبة للمعوقات والصعوبات فقد اتفق المستفيدين مع المسؤولين على نقص التمويل اللازم للمشروعات وجاء في الترتيب الأول لدى المستفيدين بنسبة (٩٥.٥%) وجاء في الترتيب الثاني انتشار السلبية بين سكان المجتمع الريفي بنسبة (٨٩.١%) وجاء في الترتيب الثالث نقص وسائل التدريب على تنفيذ المشروعات بنسبة (٦٩.١%) في حين جاء في الترتيب الأخير وفقاً لآراء المستفيدين من خدمات الجمعية أن هناك صعوبات في الإجراءات الإدارية بنسبة (٣٠.٩%) من جملة المستفيدين من مشروعات الجمعية .

جدول رقم (٨)

يوضح أهم المقترحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع الريفي :-

(ن = ١٣٩)

م	المقترحات	مسؤولين / مستفيدين		
		ك	%	الترتيب
١	زيادة البرامج التدريبية بالجمعيات الأهلية .	١٠١	٧٥.٤	٥
٢	تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات بالجمعيات .	٦٦	٤٩.٢	١٠
٣	رفع الوعي لدى المستفيدين من الخدمات .	١٢٥	٩٣.٣	١
٤	زيادة المتابعة لمشروعات الجمعيات الأهلية .	٨٤	٦٢.٧	٨
٥	إشراك الأهالي في مشروعات الجمعيات الأهلية .	٧٧	٥٧.٥	٩
٦	دعم عملية التطوع بالجمعيات الأهلية .	١٠٠	٧٤.٦	٦
٧	فتح قنوات الاتصال مع المسؤولين بالخارج .	١١٥	٨٥.٨	٣
٨	زيادة التمويل اللازم للمشروعات .	١٢٤	٩٢.٥	٢
٩	التركيز على المشروعات المستدامة في الجمعيات .	١١٠	٨٢.١	٤
١٠	بث روح المحافظة على المشروعات في نفوس الأهالي .	٩٩	٧٣.٩	٧

يتضح من الجدول رقم (٨) أنه فيما يتعلق بأهم المقترحات (مسؤولين - مستفيدين) لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع الريفي جاء في الترتيب الأول رفع الوعي لدى المستفيدين بنسبة (٩٣.٣%) وجاء في الترتيب الثاني زيادة التمويل اللازم للمشروعات بنسبة (٩٢.٥%) وجاء في الترتيب الثالث فتح قنوات الاتصال مع المسؤولين خارج الجمعيات الأهلية بنسبة (٨٥.٨%) وجاء في الترتيب الرابع التركيز على المشروعات المستدامة في الجمعيات الأهلية بنسبة (٨٢.١%) وجاء في الترتيب الخامس زيادة البرامج التدريبية بالجمعيات الأهلية بنسبة (٧٥.٤%) وجاء في الترتيب السادس دعم عملية التطوع بالجمعيات الأهلية بنسبة (٧٤.٦%) وجاء في الترتيب السابع بث روح المحافظة على المشروعات في نفوس أهالي القرية بنسبة (٧٣.٩%) وجاء في الترتيب الثامن زيادة المتابعة لمشروعات الجمعيات الأهلية بنسبة (٦٢.٧%) وجاء في الترتيب التاسع إشراك الأهالي في مشروعات الجمعيات الأهلية بنسبة (٥٧.٥%) ، وجاء في الترتيب الأخير بنسبة (٤٩.٢%) تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات بالجمعيات الأهلية

سابعاً : النتائج العامة للدراسة :-

- أسفرت الدراسة الحالية عن عدد من النتائج أهمها :-
- ١- معظم المسئولين بالجمعيات الأهلية المهتمة بتنمية المجتمع الريفي من الذكور وتتراوح أعمارهم من (٣٥ - ٤٥) سنة ويشغلون وظائف مختلفة في الجمعيات الأهلية ولديهم خبرات في العمل التطوعي بالجمعيات الأهلية قد تزيد عن (٢٠) سنة .
 - ٢- أغلب المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية في الريف من الذكور وتتراوح أعمارهم من (٤٠ - ٤٥) سنة ولديهم دخل شهري يتراوح ما بين (٣٠٠ - ٦٠٠) جنية ويستفيدون من الجمعيات الأهلية في صورة مشروعات إنتاجية مختلفة .
 - ٣- توصلت الدراسة إلى أن أهم المشروعات التي تقوم على تنفيذها الجمعيات الأهلية في المجتمع الريفي هي مشروعات ذات أبعاد صحية مثل توفير مشروع لكسح الرصف الصحي ، مشروع سيارة المرضى ونقلهم ، ومشروع أصدقاء المرضى لتوفير الكشف والعلاج المجاني .
 - ٤- أثبتت الدراسة أن الجمعيات الأهلية لها دور حيوي في تنمية البعد الصحي لدى سكان المجتمع الريفي لا سيما الحصول على معلومات ومعارف صحية وتسهيل وسائل للتردد على المستشفيات العامة وكذلك توفير متابعة صحية مجانية لسكان القرية .
 - ٥- توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور فاعل فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي أو المادي لسكان الريف لا سيما فيما يتعلق بتوفير نفقات الكسح للصرف الصحي ، نفقات الكشف الطبي والعلاج ، وتوفير نفقات التنقل للمستشفيات وكل هذه صور للدعم المالي والمادي الذي تقدمه الجمعيات الأهلية لسكان المجتمع الريفي .
 - ٦- أثبتت الدراسة أن الدور التوعوي للجمعيات الأهلية لا يقل أهمية عن الأدوار الأخرى التي تقوم بها هذه الجمعيات حيث توفر الجمعيات الأهلية لسكان المجتمع الريفي معلومات حديثة عن المشروعات التي تقدمها ، توفير المعلومات والمعارف الصحية ، وكذلك تمكن أهالي المجتمع الريفي من الحصول على معلومات ومعارف دينية تفيدهم في حياتهم اليومية .
 - ٧- توصلت الدراسة إلى وجود عدد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع الريفي منها نقص التمويل اللازم للمشروعات ، إنتشار السلبية بين بعض سكان المجتمع الريفي ونقص وسائل التدريب اللازمة على تنفيذ المشروعات .
 - ٨- توصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع الريفي من أهمها زيادة الوعي لدى المستفيدين بأهمية دور الجمعيات الأهلية ، زيادة التمويل اللازم للمشروعات بالجمعيات الأهلية وكذلك فتح قنوات اتصال مع المسئولين خارج نطاق الجمعيات الأهلية للإستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم لصالح تنمية المجتمع الريفي .

ثامناً : مراجع الدراسة

- ١- منى عطية خزام خليل : سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة فى ضوء العولمة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠١٦ ، ص ٧٢ .
- ٢- السيد عبدالحميد ابراهيم : دور الجمعيات الأهلية فى تدعيم ثقافة حقوق وواجبات المواطنة للمستفيدين من خدماتها ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد (٣٩) ، الجزء الثامن ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥ ، ص ٩٢ .
- ٣- عبير طرفاية اسماعيل : دور مراكز معلومات التنمية المحلية فى تقدير الاحتياجات لتنمية المجتمع الريفي ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠١٥ ، ص ٢١٧ .
- ٤- رانيا محروس الشاذلى : التحضر فى القرية المصرية ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠١٣ ، ص ٥ .
- ٥- أيمن أحمد عكرش : تنمية المجتمع الريفي ، نظريات ونماذج لتحسين جودة الحياة الريفية ، القاهرة ، مطبعة المهندس للطباعة والنشر ، ٢٠١٥ ، ص ٧ .
- ٦- نهاد محمد كمال حامد : دور منظمات المجتمع المدني فى دعم تماسك المجتمع المصرى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ .
- ٧- ناصر عبدالله زيتون : دور مؤسسات المجتمع المدني فى التنمية المستدامة فى المجتمع الأردنى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .
- ٨- صبرى بديع الحسينى : الوعى السياسى لدى الصفة فى الريف المصرى ، دراسة ميدانية فى قرى مصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٣ .
- 9- Tesstes Jessica: Governance in Non- Democracies, the role of civil society increasing pluralism and accountability in local public policy, P.h.D, Diss, Colorado University press, 2008.
- 10- Wood Austin: Empowerment approaches to gender based-evidence women's courts Delhi slums, women's studies international forum, vol (126), N.J, 2009.
- 11- Boyce Nicole: A Comparative study of representation of the development of human rights by NGO,s in west bengel and London, a focus on agency and woman's human rights, U.S.A, p.h.d diss, 2015.
- 12- Jennifer R Jewell: The development of community organization for poor and united states, P.H.D diss, University of Louisville, 2008.
- ١٣- ثناء حسن على حسن : دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المناطق العشوائية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦ .

- ١٤- علاء رجب عباس أحمد : دور القيادات المحلية فى التنمية الريفية فى محافظة أسيوط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ٢٠١٤ .
- ١٥- مى محمد عبدالمنعم المدنى : اسهامات برامج ومشروعات الجمعيات الأهلية فى تلبية الحقوق الإجتماعية للطفلة الريفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠١٣ .
- 16- David Young: Strengthening the copacity building of Non-governmental organizations, New York, P.H.D diss, west publishing, 2011.
- 17- Robert William: Applying form work for assessing the quality of meternal servicies in urban society, New York, P.H.D, diss, journal of social science, 2016.
- ١٨- محمد السعيد عبدالحميد البسيونى : دور بعض منظمات المجتمع المدنى فى تمكين فقراء الريف ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦ .
- ١٩- أحمد محمد حسن محمد : دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء بالريف ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠١٥ .
- ٢٠- رانيا أحمد حسن محمد : دور الخدمة الإجتماعية فى تحقيق العدالة الإجتماعية للأسرة الفقيرة ، دراسة ميدانية وصفية بمنظمات المجتمع المدنى بالاسكندرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الأداب ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٦ .
- ٢١- وفاء خليل أبوبكر : دور الجمعيات الأهلية فى بناء قدرات المرأة الريفية ، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمحافظة المنيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠١٤ .
- ٢٢- حنان مكرم فرج : تمكين المرأة التى تعول للمشاركة فى التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة الجيزة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .
- ٢٣- منال عبدالسلام بدوى : دور المرأة فى الجمعيات الأهلية ، دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .
- ٢٤- إيمان نصرى شنودة : دور المرأة فى تنظيمات المجتمع المدنى ، دراسة تتبعية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .
- ٢٥- طارق لبيب عمارة ، الحسينى ابراهيم : الجمعيات الأهلية ودورها فى تنمية المجتمعات المحلية ، الكتاب الثانى ، القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٢ ، ص ١٣ .

٢٦- محمد رفعت قاسم : العلاقات بين منظمات الرعاية الإجتماعية والمنظمات الأخرى بالمجتمع ، المؤتمر العلمى الثانى ، كلية الخدمة بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

27- Wikipedia: The free Encyclopedia – non governmental organizations.

٢٨- أمانى قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدنى ، سلسلة العلوم الإجتماعية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨ ، ص٦٣ .

٢٩- الهام الشحات : ممارسة تنظيم المجتمع فى منظمات المجتمع المدنى فى : عبدالحليم رضا وآخرون ، مهارات وتطبيقات فى تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الإجتماعية ، مركز النشر الجامعى ، ٢٠٠٨ ، ص٣١٦ .

٣٠- مركز خدمات المنظمات غير الحكومية : بناء القدرات المؤسسية ، حلقات نقاشية وتدريبية ، القاهرة ، مركز المعلومات ، ٢٠٠٣ ، ص٤١ .

٣١- لبنى محمد عبدالمجيد : المدافعة فى الخدمة الإجتماعية فى : عبدالحليم رضا وآخرون ، مهارات وتطبيقات فى تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الإجتماعية ، مركز النشر الجامعى ، ٢٠٠٨ ، ص٥٥ .

٣٢- أحمد أبوزيد : المعرفة وصناعة المستقبل ، سلسلة فصلية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، مكتبة الكويت الوطنية ، ٢٠٠٥ ، ص٥٣ .

٣٣- أمانى قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدنى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٣٤- توماس ماير ، أودو فور هولت : المجتمع المدنى والعدالة ، ترجمة راندا النشار وآخرون ، سلسلة العلوم الإجتماعية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ٢٠١٠ ، ص ٨٥ .

٣٥- نادية زغلول سعيد وآخرون : إدارة مؤسسات الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، مركز توزيع الكتاب الجامعى ، ٢٠٠١ ، ص ٣٣٥ .

٣٦- الهام الشحات : ممارسة تنظيم المجتمع فى منظمات المجتمع المدنى ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١٣ .

٣٧- هاله مصطفى السيد : دور طريقة تنظيم المجتمع فى دعم قدرات المنظمات التطوعية ، المؤتمر العلمى الدولى العشرون ، المجلد السادس ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧ ، ص٣١٨٠ .

٣٨- الهام الشحات : ممارسة تنظيم المجتمع فى منظمات المجتمع المدنى ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٤ .

٣٩- نادية زغلول سعيد : إدارة مؤسسات الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

- ٤٠- أيمن أحمد عكرش : تنمية المجتمع الريفي ، نظريات ونماذج لتحسين جودة الحياة الريفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .
- ٤١- محمد صلاح بسيوني : محاضرات في علم الاجتماع الريفي ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥ .
- ٤٢- أيمن أحمد عكرش : تنمية المجتمع الريفي ، نظريات ونماذج لتحسين جودة الحياة الريفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .
- 43- William Bregeman: The practice of macro social work, second edition, U.S.A, library cole, 2002, p255.
- ٤٤- عبدالعزيز عيسى : مدخل إلى دراسة تنظيم المجتمع بالمجتمعات الريفية المستحدثة ، القاهرة ، دار القاهرة للنشر ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٣ .
- ٤٥- عبدالعزيز عبدالله مختار : التخطيط لتنمية المجتمع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٨٣ .
- ٤٦- عبدالعزيز مختار : نظم المعلومات في مجال التخطيط الاجتماعي ، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٤٠٢ .